

عقرها ولا يئمة ولد لها وان وطئ اب الأب مع بقاء الأب
 لم يثبت النسب فان كان الاب ميتا ثبت من الجد كما ثبت من
 الاب واذا كانت جارية بين شريكين فجات بولد فادعاه احدهما
 ثبت نسبه منه وصارت ام ولد وعليه نصف عقرها ونصف
 وليس عليه شيء من قيمة ولدها وان ادعيا جميعا معا ثبت نسبه
 منهما وكانت الاحرام ولد لهما وعلى كل واحد منهما نصف
 العقر ايضا بما له على الاخر وترث الابن من كل واحد منهما
 ميراثا كاملا ويرثان منه ميراث اب واحد. واذا وطئ المولى
 مكاتبه فكانت له بولد فادعاه المالك ثبت نسبه
 الولد منه وكان عليه عقرها وقيمتها ولا تصير ام ولد

وان كذبه في النسب لم يثبت
كتاب المكاتب

اذا كاتب المولى عبدا او امته على مال شرطه عليه وقبل العبد
 ذلك صار مكاتبا ويجوز ان يشترط المال جالا ويجوز مؤجلا
 ومجتمعا ويجوز كتابة العبد الصغير اذا كان يعقل البيع والشراء

فاذا

فاذا صحَّت الكتابة خرج المكاتب من يد المولى ولم يخرج من ملكه
 فيجوز له البيع والشراء والتفريط ولا يزوج الا باذن المولى ولا يمت
 ولا يصدق الا بالشئ اليسير ولا يملك فلان ولد له ولد من
 امه له دخل لا كاتبه وكان حكمه كحكمه وكسبه له فان زوج المولى
 عبده من امته ثم كاتبها فولدت منه ولدا دخل في كتابتها وكان
 كسبه لهما فان وطئ المولى جارية مكاتبته لزمته العقر
 وان جني عليها وعلى ولدها لزمته الجنابة وان ائلف مالها
 غريمه واذا اشترى المكاتب اباه او ابنته دخل في كتابته وان
 اشترى ام ولد دخل ولدها في الكتابة عند المولى بحسنة
 ولم يجز بيعهما وان اشترى ذراهما محرمة لا ولادة بينهما لم
 يدخل في كتابتهما عند اي حبيفة واذا عجز المكاتب عن تحم نظر
 الحاكم في حاله فان كان له دين يقضه او مال يقدر عليه لم
 يجز بيعه وتحمينه وانتظر عليه اليومين والثلاثة فان لم يكن له وجه
 وطلب المولى تجمير وعجزة وفسخ الكتابة وقال ابو يوسف
 لا يعجزه حتى يوالى عليه تجمان واذا عجز المكاتب عاد الى الحكم